اياه في اخس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب
له اصلا لمخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع
جدا فحيث عن هذا النظام يعدل بان لم
يتكرر الحد الوسط كما تقدم فالقياس فاسد
النظام وقد اخذ في ذكر شروط الاشكال
مبتدا بالاول منها فقال اما الشكل الاول
فشرطه اي شرط انتاجه بحسب الكيف الايجاب
في صغراه وبحسب الكم ان تري كلية كبراه
اذ لو انتفى ايجاب الصغري لم يندرج الاصغر
في الوسط واضطربت النتيجة فقد تصدق
نحو لا شي من الانسان بحجر وكل حجر
جماد وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبري
وكل حجر جسم ولو انتفت كلية الكبري
جاز كون الاصغر غير مايثبت له الاكبر
فتضطرب ايضا فقد تصدق نحو كل انسان
حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد
تكذب كما لو قلت بدل الكبري وبعض

الحيوان

الحيوان فرس وضروبه كضروب سايرها
الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة
عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة
او سالبة وكل من هاتين اما كلية او جزئية
واثنان في اثنين باربعة واما المهملة ففي
قوة الجزئية واما الشخصية ففي حكم الكلية
في جميع الاشكال وقولهم لانها تنتج في
كبري الشكل الاول استدلال علي كونها
في قوة الكلية لان ذلك يختص بالشكل
الاول كما سبق الي بعض الاوهام بل
هي في حكم الكلية في غير الاشكال بدليل انها
تنعكس بعكس النقيض الي كلية اذا كانت
موجبة نحو زيد حيوان كما ان الكلية
تنعكس كذلك ووجه كونها في حكم الكلية
انهما اشتركا في انهما لم يخرج عن موضوعهما
فردما فتضرب الاربع الصغريات في
الاربع الكبريات فالحاصل ستة عشر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)